٥/٢ أهداف حوكمة الشركات على مستوى الشركات والمستوى القومي:

تتمثل أهداف حوكمة الشركات مجموعة من الأهداف وإن تباينت هذه الأهداف من دولة الى أخرى إلا أنها تتشابه الى حد كبير، كما نجد أن هذه الأهداف تتحقق في مستويين هما مستوى الاقتصاد القومي ومستوى الشركة وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهداف الحوكمة على مستوى الاقتصاد القومي:

١- إنعاش الاقتصاد القومي وتعزيز الثقة فيه برفع معدلات النمو المطلوبة.

٢- تسهل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح.

٣- التوسع في مصادر التمويل من خلال تعزيز دور أسواق المال في توفير مصادر التمويل اللازمة للنشاطات الاقتصادية بما يحقق حاجة الشركات الوطنية وبالتالي زيادة قدرتها على تعبئة مدخراتها ورفع معدلات الاستثمار فيها.

٤- الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح خاصة حقوق صغار المساهمين أمام كبار المساهمين، وبالتالي توسيع قاعدة المشاركة في النشاط الاقتصادي وتوفير رؤوس أموال ضخمة. يمكن من خلالها الدخول في استثمارات كبيرة جداً يصعب على الحكومات الدخول فيها.

٥- نمو القطاع الخاص من خلال ما توفره حوكمة الشركات من بيئة جيدة للقطاع الخاص تتوفر فيها الأنظمة والقوانين المحفزة للاستثمار وجذب المستثمرين.

٦- تفعيل الدور الاجتماعي للشركات وذلك بالمساهمة في تقليل حدة البطالة الفقر، وذلك من خلال توسيع قاعدة الأنشطة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

ثانياً: أهداف الحوكمة على مستوى الشركة:

١- حماية حقوق المساهمين: وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.

٢- تحقيق العدالة: وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة.

٣- حماية أصحاب المصالح:

حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: وهذا ما يتطلب زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وفي مقدمة ذلك العاملين بها

٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة:

أن توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في الشركة فضلاً عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين كلها تدعم حوكمة الشركات وبما ينعكس في سلامة أداء الشركة.

٥- تعزيز كفاءة وفاعلية إستراتيجية الشركة: حيث تنتهج الشركات مجموعة من الإستراتيجيات التي تستهدف من ورائها البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل به. إذ يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية وباعتماد منهجية التحليل الاستراتيجي.

٦- تقليل تكلفة رأس المال: حيث تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة، فنجد أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.

٥/٣ أهمية حوكمة الشركات:

تنبع أهمية حوكمة الشركات من الحاجة الملحة لوجود حلول ومعالجات للتشوهات الاقتصادية والأزمات المالية التي حدث مؤخراً منذ عام ١٩٩٧م ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية وحتى الأزمة المالية الأمريكية التي انعكس أثرها على كل اقتصاديات دول العالم. فكثير من الدراسات والبحوث وصفت هذه الأزمات بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة من جهة والعلاقات التعاقدية بين أصحاب المصالح في الشركات من جهة أخرى. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال".

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف الأنظمة والتشريعات القانونية والتي لا يمكن معها إجراء وتنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة عادلة وفعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى ضعف في عملية الإشراف والرقابة في كافة المستويات، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة بين أصحاب المصالح بالشركة. ويؤدى إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات

إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

من خلال تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح عن المعلومات والتقارير المالية السليمة، نجد أن حوكمة الشركات تعمل على تحسين أداء الشركات، وعلى تخفيض كلفة مصادر التمويل من خلال ما توفره عن معلومات عنها، كما تساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية والأجنبية، لأن المستثمرون ما لم يتأكدوا ويطمئنوا على ما يضمن لهم عائدات مجزية على استثماراتهم فلن يدخلوا في أي استثمارات وبالتالي لا يتدفق التمويل الى المؤسسات. وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المؤسسات. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر تمويل أقل كلفة وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية. كذلك من خلال تعزيز الثقة بين الحكومة والمستثمرين تساعد حوكمة الشركات في الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج وبالتالي تعزيز قدرة الاقتصاد ونموه وتطوره. لأن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون والأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وأدائيا وأخلاقيا. ووضع الأنظمة الرقابية على الإدارة التنفيذية للشركات وعلى أعضاء مجلس إدارتها.

معايير ومبادئ حوكمة الشركات

٦/١ معايير حوكمة الشركات:

يمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير لحوكمة الشركات وهي:

١- الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية.

٢- الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين.

٣- كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الإستراتيجية.

٤- سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقاً لقاعدة أفضل الممارسات.

٥- دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح و ملاءمة توقيته.

٦/٢ مبادئ حوكمة الشركات:

أن الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات لدراسته وتحليله ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وعموما فان الحوكمة ينعكس أثرها في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية، ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل. وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول الرائدة في صياغة وتطوير مبادئ حوكمة الشركات، فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل الدول الأوربية والأسيوية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة بالاتي:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وان يكون متوافقا مع حكم القانون وان يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

٢. توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.

٣. توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

٤. الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشا نتيجة لاتفاقيات متبادلة وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالية.

٥. ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية و حوكمة الشركات.

٦. تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات:

المبدأ الأول: حقوق المساهمين:

فينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين حيث يجب أن:

أ- تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

١- تأمين أساليب تسجيل الملكية.

٢- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

٣- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

٤- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

٥- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

٦- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

ب- يكون للمساهمين الحق في المشاركة وفى الحصول على معلومات كافية عن القرارات **المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها:**

١- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.

٢- طرح أسهم إضافية.

٣- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

ج- تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت:

١- فيتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

٢- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

٣- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة. كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضوراً أو بالإنابة.

د- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

هـ - ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

١- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضًا على التعديلات غير العادية مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم.

كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقًا لفئاتهم المختلفة.

٢- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

و- أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين:

حيث يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين . كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

أ- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

١- ينبغي أن يكون للمساهمين – داخل كل فئة – نفس حقوق التصويت. فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تكون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت موصفًا لعملية تصويت من جانب المساهمين.

٢- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

٣- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين. كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

ب- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ج- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.